وقالت المعتزلة هم موجدون لافعالهم الاختيارية وكانوا لا يتجاسرون على تسمية العبد خالقا الى ان نشاء الجبائي فراى ان لا فرق بين الايجاد والخلق فسمى العباد خالقين لافعالهم ولم يبال من خرق الاجماع وقالت الجبرية ورئيسهم جهم بن صفوان الترمذي انه لا فعل للعبد اصلا ولا اختيار ولا قدرة لهم على افعالهم وهي كلها اضطرارية كحركات المرتعش وحركات العروق النابضة واضافتها الى الخلق مجاز وهي على حسب ما يضاف الشيء الى محله لا الى محصله فعندهم قولك جاء زيد وذهب عمرو كقولك طال الغلام وابيض الشعر وتفرع هذان المذهبان اعني مذهب الجبرية والقدرية عن اصل لهما وهو ان دخول مقدور واحد تحت قادرين محال اعتبارا بالشاهد الذي هو دليل الغايب وهذا لان ما كان مقدورا للقادر لا بد وان يحصل عندما تدعو الداعي الى فعله وان لا يحصل عندما يعيره عن فعله فلو فرضنا مقدورا واحدا بين قادرين وحصل الداعي الى الفعل في حق احدهما وحصل الصارف عن الفعل في حق الاخر لزم ان يوجد ذلك الفعل وان لا يوجد وهذا محال فالقول بوجود مقدور

بين قادرين محال فقالت الجبرية لا قدرة للعبد على الاختراع لما سنبين ان شاء الله تعالى فكان مجبرا عليها ضرورة وقالت المعتزلة قدرة العبد على الافعال ثابتة ضرورة للامر بها وهو قوله تعالى وافعلوا الخير واقيموا الصلوة واتوا الزكاة وجاهدوا في الله حق جهاده والامر للعاجز محال فانتفت قدرة البارى عنها ضرورة ولنا قوله تعالى خالق كل شيء وفعل العبد شيء فيكون الله خالقه ضرورة فان قالوا ان فعل العبد مخصوص منه لانها خرجت مخرج التمدح وبدخول فعل العبد تحتها يزول معنى التمدح وهذا لان من افعال العباد ما هو افتراء على الله تعالى ووصف بما لا يليق به والمعترض لشتم نفسه والافتراء على نفسه سفه في الشاهد الذي هو دليل الغائب فكيف الموجد لذلك وكذا خص منه ذاته تعالى وصفاته لما في الدخول من اثبات النقصية فكذا المتنازع فيه على ان العام المخصوص لا يبقى حجة عند البعض وان بقي حجة في الصحيح فلا يبقى موجبا للعلم قطعا فكيف يتمسك به في المسئلة الاعتقادية التي لا وجه لاثباتها الا بدليل موجب للعلم ولئن سلمنا عدم الخصوص فالعام الذي هو غير مخصوص غير موجب للعلم عند المتكلمين منكم فكيف يجوز التمسك به في ابواب الاعتقاد قلنا الاية خارجة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)